



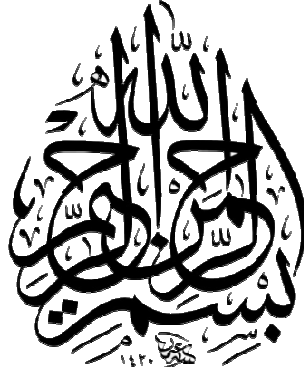
مَسَائِلُ الصَّيَامِ

للشيخ مفتاح حيمور الجزائري

حفظه الله تعالى

جمع وترتيب

جيلالي فاطمي - حسن أزروال



- الكتاب: مسائل الصيام للشيخ مفتاح حيمور (جيلالي حيمور).

- جمع : الجيلالي فاطمي.

- التصنيف : مركز الإمام مالك الإلكتروني - حسن أزروال.

- المراجعة اللغوية : مركز الإمام مالك الإلكتروني.

- الطبعة : الأولى - ٢٠٢٠.

- الحقوق : حقوق الطبع لكل مسلم - يمنع تغيير محتوى الكتاب أو نسبته لغير مؤلفه.



المحتويات

- المسألة الأولى : هل الشرع الإمساك مع الطلوع الفجر أو قبله؟ ٤
- المسألة الثانية : مسألة تعجيل الفطور. ٥
- المسألة الثالثة : مسألة القضاء في النسيان أو الغلبة. ٦
- المسألة الرابعة : مسألة الترخيص بالفطر في السفر. ٧
- المسألة الخامسة : استعمال الدواء لتعجيل الطهر من الحيض. ٩
- المسألة السادسة : مسألة الإصباح على جنابة. ١٠
- المسألة السابعة : مسألة البخور والبخار. ١١
- المسألة الثامنة : مسألة الإغماء. ١٢
- المسألة التاسعة : مسألة القيء في رمضان. ١٣
- المسألة العاشرة : مسألة الرعاف في نهار رمضان. ١٤
- المسألة الحادية عشرة : مسألة المضضة في نهار رمضان. ١٥
- المسألة الثانية عشرة : مسألة ما يوضع في العين أو الأذن أو الأنف. ١٦
- المسألة الثالثة عشرة : مسألة فطر المرضع والحامل. ١٧
- المسألة الرابعة عشرة : مسألة خروج الدم من اللثة أو الأسنان. ١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مسائل الصيام



بسم الله الرحمن الرحيم

المسألة الأولى : هل الشرع الإمساك مع الطلوع الفجر أو قبله؟

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته: نحن نعيش في أيام رمضان : "وفيه تكثر الفتاوى : وخاصة الفتاوى التي تتعلق بأحكامه :ومن جملة هذه الأحكام التي كثر الحديث فيها : مسألة الإمساك : "هل الشرع الإمساك مع طلوع الفجر أو قبله : "فقلت وبالله التوفيق:" ، الإمساك يكون قبل الطلوع الفجر حتى يكون المسلم محتاطا في عبادته حتى لا يقع فيما لا يحمد عقباه : "ولذا:" لما قال الشيخ خليل في مختصره وهو يتكلم على مندوبات الصيام : فقال:" ((وتأخير سحور ((فقال الشيخ الدسوقي : "((فقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخره بحيث يكون ما بين فراغه منه وبين الفجر قدر ما يقرأ القارئ خمسين آية : "

إذا:" من خلال هذا الكلام نفهم بأن الإنسان عندما يطلع عليه الفجر يكون متتهيا من سحوره حتى يكون محافظا على عبادته : ومحصلا على مرضاته ربه : "وفائزا يوم القيامة بجنته : "والله أعلم

المسألة الثانية : مسألة تعجيل الفطور.

إن تعجيل الفطور الذى تكلم عليه الفقهاء يكون بعد الأذان وقبل الصلاة ولذا لما تكلم الشيخ خليل في مختصره : عن بعض مندوبات الصيام : عد من بينها (تعجيل الفطور) فقال : ((**وتعجيل فطر**)) فقال الشيخ الدردير : ((بعد تحقق الغروب قبل الصلاة : "ونحن نعرف أن الصلاة لا تكون إلا بعد الأذان.

أما ماورد في السنة عن هذه المسألة:

١: "عن أنس بن مالك قال : ((مارأيت النبي صلى الله عليه وسلم قط يصلى : حتى يفطر ولو على شربة ماء :)) رواه الفريابي في الصيام : "وإسناده صحيح :"

٢: "عن أنس بن مالك أيضا : "قال : ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصلى فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات فإن لم تكن حسا حسوات من ماء :)) رواه أحمد وأبو داود :"

إذا من خلال هذا الكلام وهو كلام الفقهاء والأدلة النبوية نفهم بأن تعجيل الفطور الذى يندب على الإنسان أن يفعله يكون بعد الأذان وقبل الصلاة : "فعلى المسلم أن يحذر مما يروج له بأن الفطر يكون ببداية الغروب : "وبهذا يكون الإنسان قد حافظ على عبادة ربه : "وفاز بثوابه وأجره أن شاء الله تعالى : "والله أعلم.

المسألة الثالثة : مسألة القضاء في النسيان أو الغلبة.

في مذهب الإمام مالك : "يجب القضاء على الناسي ويجب القضاء على من وقع له الفطر غلبة كمن سبقه الماء إلى حلقه غلبة مثلاً ولذا قال الشيخ خليل في مختصره في هذه المسألة: ((**وقضى في الفرض مطلقاً**)) سواء وقع الفطر للصائم غلبة أو نسياناً أو عمداً"

وبنوا هذه المسألة : "**وهي القضاء في النسيان أو الغلبة**"

١- **القياس على الصلاة** : أن الصلاة إذا وقع فيها نسيان لا بد على المصلي أن يصلحها: فكذلك الصوم وكلاهما فرض: "وهذا ما قاله ابن رشد في بداية المجتهد".

٢- أن القضاء إذا وجب على المريض مع كونه أعذر من الناسي كان بأن يجب على الناسي بطريق الأولى : وهذا ما قاله القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي " في كتابه الإشراف".

٣- ما رواه سحنون في المدونة "عن بشر بن قيس قال "كنا عند عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأتى بسويق فأصبنا منه وحسبنا أن الشمس قد غابت فقال المؤذن قد طلعت الشمس فقال :عمر فاقضوا يوماً مكانه"

أما ما روي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **إذا نسي فأكل شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه**: "فإنما حملوا الحديث على رفع الحرج وسقوط الإثم"

وما روى عن أبي هريرة كذلك: "قوله صلى الله عليه وسلم: **فإنما رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه** (فحملوه على النفل لخفته.

إذا من خلال هذا الكلام أن الإنسان الذي أفطر سهواً أو غلبة يجب عليه القضاء وبهذا يكون الإنسان قد حافظ على عبادة ربه ويوم القيامة نجا من ناره. والله أعلم

المسألة الرابعة : مسألة الترخيص بالفطر في السفر.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته: "قلنا سابقاً هناك مسائل من مسائل الصيام وأحكامه تكثر الفتاوى والأسئلة حولها كثيرة ونشرنا بعضها: "والآن سأنشر مسألة أخرى حتى يستفيد منها إخواننا: "وهي مسألة الترخيص الفطر في السفر" فقلت وبالله التوفيق "

الفطر في السفر لا يجوز للإنسان ولا يرخص له فيه إلا بشروط وهي:

١- أن تكون المسافة التي يريد أن يقطعها في سفره مسافة قصر: والتي حددها العلماء ٨٤ / كيلومتر.

٢- أن يكون شرع في السفر: وما معنى الشروع أن يكون وصل إلى المحل الذي يبدأ فيه تقصير الصلاة وهو مجاوزة البساتين أو مجاوزة المدينة أو القرية التي يسكنها كما في زمننا اليوم.

٣- أن يكون هذا الشروع في السفر قبل الفجر.

٤- ولما يشرع قبل الفجر في السفر ينوي في بداية سفره قبل الفجر "نية الفطر"

٥- الترخيص في الفطر في حال السفر خاص بصيام رمضان فقط: "لا يرخص الفطر في حالة السفر للإنسان الذي كان صائماً صيام كفارة أو غيرها"

وهذه الشروط التي ذكرناها: "قال فيها الشيخ خليل في مختصره :

- الأول قال فيه ((وفطر بسفر قصر))
- الثاني قال فيه : ((شرع فيه)): "قال الشيخ الدردير: ((بأن وصل لمحل بدء القصر"
- الثالث قال فيه: ((قبل الفجر)) قال الشيخ الدسوقي: ((أي: "وكان ذلك الشروع: أي: "الوصول لمحل البدء قبل الفجر"
- الرابع قال فيه "((ولم ينوه فيه)): أي لا ينوي في هذا السفر الذي بدأه قبل الفجر نية الصيام وإنما ينوي نية الفطر.
- الخامس: "أشار إليه الشيخ الدردير: ((فقال: "وبقي خامس وهو أن يكون خاص بـرمضان لا في نحو كفارة ظهار"

وعبرنا بالترخيص: "ولم نعبر بالندب" لأن الأفضلية في السفر هو الصيام لا الفطر: "ولذا" قال الله تعالى: ((وأن تصوموا خير لكم))

ولما ذكرنا شروط ترخيص الفطر في حالة السفر:

ربما سائل يسأل ويقول: "لو طرأ السفر على إنسان: "ما" لأمر طارئ "فنقول له: "لا يرخص له الفطر إلا إذا لحقته مشقة فادحة في سفره ولم يستطع معها إكمال الصيام: "فيجوز له الفطر".

وبهذا على الإنسان أن يكون محافظاً على هذه الأحكام في هذه العبادة حتى يفوز بخيرها في الدنيا والآخرة "والله أعلم.

المسألة الخامسة : استعمال الدواء لتعجيل الطهر من الحيض.

إن المرأة إذا استعملت الدواء فإما عجلت الطهر وإما رفعت العادة أصلاً باستعمالها الدواء فيحكم لها بالطهر:

قال: "الشيخ الدسوقي: "عن المرأة التي استعملت الدواء ورفعت العادة عن وقتها المعتاد قوله: ((وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا تَسْتَعْمِلَ الدَّوَاءَ لِرَفْعِ الْحَيْضِ عَنْ وَقْتِهِ الْمُعْتَادِ فِي هَذِهِ يُحْكَمُ لَهَا بِالطُّهْرِ فِي الْوَقْتِ الْمُعْتَادِ الَّذِي كَانَ يَأْتِيهَا فِيهِ وَتَأَخَّرَ عَنْهُ "وهذه مسألة السماع: "من سماع ابن القاسم"

ثم قال أي الشيخ الدسوقي عن المرأة التي استعملت الدواء وعجلت الطهر قوله: ((وَأَمَّا أَنْ تَسْتَعْمِلَ الدَّوَاءَ لِأَجْلِ تَعْجِيلِ الطُّهْرِ مِنَ الْحَيْضِ كَمَا لَوْ كَانَ عَادَتُهَا أَنْ يَأْتِيَهَا الدَّمُ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ فَاسْتَعْمَلَتْهُ بَعْدَ إِثْنَانِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَاِنْقَطَعَ فِي هَذِهِ يُحْكَمُ لَهَا بِالطُّهْرِ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ وَهَذِهِ مَسْأَلَةُ ابْنِ كِنَانَةَ "

وإن حكم لها بالطهر على ما قاله الفقهاء فصومها صحيح وصلاتها صحيحة.

ويحكم لها بالطهر بعد استعمالها الدواء هذا إن لم تخف على نفسها ضرراً أما إن خافت على نفسها ضرراً فلا يجوز لها أن تستعمله ولذا قال الشيخ الدسوقي: وفي البيان: قال ابن كنانة يكره ما بلغني أنهم يصنعون ما يتعجلون به الطهر من الحيض من شراب أو تعالج: قال ابن رشد كرهه مخافة أن يضربها.

إذا: من خلال هذا الكلام نقول أن المرأة التي استعملت الدواء لتأخير الحيض أو لتعجيل الطهر يحكم لها بالطهر: ويكره في حقها هذا الاستعمال إن لم تعرف هل يضر بها أم لا، أما إن تحققت الضرر وذلك بإخبار طبيب فلا يجوز لها".
وبهذا على الإنسان أن يعرف هذه الأحكام حتى يكون عابدا لربه على بصيرة وحقيقة: "والله أعلم.

المسألة السادسة : مسألة الإصباح على جنابة.

مسألة الإصباح بالجنابة يتعلق بها مسألتان :

الأولى : من أصبح جنبا من احتلام أو من جماع: ولم يغتسل فصومه صحيح لأن الاغتسال شرط في صحة الصلاة لا في صحة الصوم: "**ولكن من الأفضل له الاغتسال لأجل الصيام**" ولذا قال الشيخ خليل في مختصره ((وإصباح بجنابة)) قال الشيخ الدردير: بمعنى خلاف الأولى.

الثانية : إن من أصبح جنبا فظن إباحة الفطر فأكمل نهاره بالفطر: فنقول له عليك القضاء فقط لأنه من التأويل القريب ولذا قال الشيخ خليل في مختصره: ((**أو لم يغتسل الأبعد الفجر**: فظن إباحة الفطر فعليه القضاء فقط لأنه من التأويل القريب

والتأويل القريب "هو من استند فيه إلي أمر موجود يعذر به شرعا"

والأمر الذي يعذر به شرعا ونقول له عليك القضاء فقط: "إن كان سامعا لحديث: "ولم يسمع غيره: "وهو عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: ((من أصبح جنبا فلا صوم له))"

فظن إباحة الفطر بسماعه لهذا الحديث: "فقلنا له هناك ما يخالفه: "فقال أنا سمعت هذا ولم أسمع غيره فنقول له عليك القضاء فقط ويعذر شرعا لأنه استند إلى أمر موجود .

بهذا على كل إنسان منا أن يعرف هذه الأحكام حتى يكون مصححا لعبادته فائزا بمرضاة ربه: "والله أعلم.

المسألة السابعة : مسألة البخور والبخار.

إن البخور والبخار: يحصل بهما الفطر ويجب القضاء على من وصل له دخان البخور أو البخار إلى حلقه و لكن بشرط:

وهو: إذا وصل دخان البخور أو البخار إلى الحلق الصائم باستنشاق سواء كان المستنشق صانعه أو غيره بالنسبة للبخور أما إذا وصل دخان البخور أو البخار إلى حلق الصائم بغير اختياره فلا قضاء لا على الصانع ولا على غيره بالنسبة لدخان البخور ولذا قال الشيخ الدسوقي في هذه المسألة: ((واعلم أن محل وجوب القضاء بوصول البخور و بخار القدر للحلق إذا وصل باستنشاق سواء كان المستنشق صانعه أو غيره وأما لو وصل واحد منهما للحلق بغير اختياره فلا قضاء لا على الصانع ولا على غيره على المعتمد: "انتهى كلام الشيخ الدسوقي".

ولهذا على الإنسان أن يكون عارفا لهذا الأحكام حتى يكون على بينة من دينه والله أعلم.

المسألة الثامنة : مسألة الإغماء.

الإغماء فيه سبع حالات : فيجب القضاء على المغمى عليه في خمس حالات ولا يجب عليه في اثنتين :

الحالات التي يجب فيها القضاء هي كالتالي:

- ١- إذا اغمى عليه من طلوع الفجر للغروب يجب عليه القضاء.
- ٢- إذا اغمى عليه جل النهار يجب عليه القضاء سواء كان سالما عند طلوع الفجر أو مغمى عليه.
- ٣- إذا اغمى عليه نصف اليوم ولكن بدأه الإغماء عند طلوع الفجر.
- ٤- إذا اغمى عليه أقل اليوم ولكن بدأه الإغماء عند طلوع الفجر.
- ٥- إذا اغمى عليه قبل طلوع الفجر واستمر به الإغماء بعد طلوع الفجر يجب عليه القضاء ولو أفاق بعد طلوع ولو بلحظة.

بقي اثنان لا قضاء فيهما وهما:

- ١- إذا اغمى عليه نصف يوم ولكن عند طلوع الفجر كان سالما أي غير مغمى عليه فنوى نية الصيام وطلع الفجر فإذا به يغمى عليه وبقي نصف يوم فلا قضاء عليه.

٢- إذا أغمي عليه أقل من نصف يوم ولكن عند طلوع الفجر كان سالماً ونوى نية الصيام وطلع الفجر ثم أغمي عليه وبقي نصف يوم فلا قضاء عليه.

ولذا قال الشيخ الدسوقي: في هذه المسألة بأحوالها السبعة قوله: ((حاصله أنه متى أغمي عليه كل اليوم من الفجر للغروب أو أغمي عليه جل اليوم سواء سلم أوله وهو وقت النية أو لا أو أغمي عليه نصفه أو أقله ولم يسلم أوله فيهما فالقضاء واجب في كل هذه الصور الخمس.

وأشار إلى الصورتين اللتين لا قضاء فيهما - أي الشيخ الدسوقي بقوله: ((فإن أغمي عليه نصف اليوم أو أقله وسلم أوله فلا قضاء فيهما فالصور سبعة يجب القضاء في خمسة وعدمه في اثنتين" انتهى كلامه.

لذا على كل واحد منا أن يعرف هذه الأحكام حتى يكون على دراية من عبادته ومحصولها على مرضاته ربه والله أعلم.

المسألة التاسعة : مسألة القيء في رمضان.

القيء له حالتان وهما :

- حالة العمد.
- حالة الغلبة .

١- حالة العمد بأن يتسبب في إخراجة :

فإن تسبب في إخراجة بأن جعل إصبعه في حلقه وخرج القيء فإن لم يرجع منه شيء فعليه القضاء فقط وإن رجع منه شيء فعليه القضاء والكفارة ولذا لما قال

الشيخ خليل في مختصره وهو يتكلم على ترك الأشياء التي تؤدي إلى فساد الصوم فعد من بينها ترك استدعاء خروج القيء فقال: ((وقيء)) قال الشيخ الدردير" ((فإن استدعاه فالقضاء دون الكفارة: ما لم يرجع منه شيء: ولو غلبة: أي فإن رجع منه شيء ولو غلبة فالقضاء والكفارة)) وقال الشيخ الدسوقي: قوله: ما لم يرجع منه شيء ولو غلبة أي وإلا فالكفارة) انتهى كلام الشيخ الدسوقي.

٢- الحالة الثانية حالة الغلبة، أي لم يقدر أن يتحكم فيه:

فإن تقياً ولم يرجع منه شيء فلا قضاء عليه وإن رجع منه شيء غلبة فعليه القضاء فقط، وإن رجع منه شيء مختاراً فعليه القضاء والكفارة لأنه حينئذ كمن أكل عامداً ولذا قال الشيخ الدردير في حالة غلبة القيء: وإن خرج منه قهراً فلا قضاء إلا أن يرجع منه شيء فالقضاء فقط: ما لم يختر في إرجاعه فالكفارة أيضاً

المسألة العاشرة : مسألة الرعاف في نهار رمضان.

✓ الرعاف في رمضان لا يفطر لأن منفذ الأنف إلى الفم وليس إلى الحلق :

وقلنا لا يفطر إن لم يصل إلى حلقه أما إن وصل إلى فمه ثم ذهب إلى حلقه فهنا يبطل صيامه ولذا قال الشيخ الخطاب المالكي: مسألة قال: قال البرزلي: من رعف فأمسك أنفه فخرج الدم من فيه ولم يرجع إلى حلقه فلا شيء عليه قلت لأن منفذ الأنف إلى الفم دون الحلق فهو ما لم يصل إلى الحلق لا شيء عليه انتهى.

ومفهوم كلام الشيخ البرزلي ما لم يصل إلى الحلق : أما إن وصل إلى الحلق فصيامه باطل .

بهذا على كل مسلم أن يعرف هذه الأحكام حتى يكون على بصيرة من دينه ويوم القيامة فائزاً بمرضاة ربه والله أعلم.

المسألة الحادية عشرة : مسألة المضمضة في نهار رمضان.

إن ذهب ماء المضمضة إلى حلق الصائم فنظر إليه إن كان قادراً على مجبه وابتلعه عمداً فعليه القضاء والكفارة وإن ابتلعه غلبة أو نسياناً فعليه القضاء فقط، ولذا: قال الشيخ عlish في كتابه المعروف: "بفتح علي المالك ((إن ابتلعه عمداً فعليه القضاء والكفارة في رمضان والقضاء فقط في غيره وإن ابتلعه غلبة أو نسياناً فعليه القضاء فقط في رمضان دون غيره"

وقال الشيخ زروق في شرح الإرشاد : وابتلاع ماء المضمضة يوجب القضاء - أي إذا غلبه أو نسياناً أما عمداً فالقضاء والكفارة "ثم قال الشيخ زروق: لابقياه مع الريق بعد طرحه بالكلية فإنه لا يضر" أي "أن الإنسان إذا طرح الماء من فمه بالكلية وبقي لعابه مختطلاً بالماء وابتلعه فلا شيء عليه وهذا قول الشيخ زروق: لابقياه مع الريق بعد طرحه بالكلية فإنه لا يضر.

لذا على الإنسان أن يعرف هذه الأحكام حتى يكون على بصيرة من دينه وحائزاً على مرضاة ربه : "والله أعلم.

المسألة الثانية عشرة : مسألة ما يوضع في العين أو الأذن أو الأنف.

إن ما يوضع في الأنف أو الأذن من الدهن أو الدواء : أو ما يوضع في العين من الكحل فإن تحقق عدم وصول هذه الأشياء إلى حلقه إن فعلها نهاراً فلا بأس أن يفعلها ولذا قال الشيخ الدردير ((**فإن تحقق عدم وصوله للحلق من هذه المنافذ فلا شيء عليه**))

وقلنا إن تحقق عدم الوصول أما إن شك هل يصل إلى الحلق ما يفعل من هذه المنافذ أم لا ، فيكره في حقه الفعل .

أما إن تحقق الوصول يحرم عليه فعل شيء من هذه المنافذ الثلاث في نهار رمضان ولذا قال الشيخ الدسوقي : ((**واعلم عند تحقق الوصول يحرم الاستعمال ويكره عند الشك**))

وتبقى مسألة أخرى تلحق بهذه المسألة في التفصيل :

✓ **وهي مسألة وضع الدهن أو الحناء :**

إن تحقق عدم الوصول فلا بأس أن يفعلهما نهاراً أما إن شك في الوصول فيجوز له الفعل مع الكراهة ، أما إن تحقق الوصول يحرم استعمال الحناء أو الدهن نهاراً .

وكيف يعرف الإنسان الوصول من عدم الوصول؟

يختبر نفسه في غير زمن الصوم فإن وجد فعل شيء من هذه المنافذ يصل إلى الحلق فيحرم الفعل وإن وجده لا يصل فلا بأس أن يفعل شيئاً من هذه المنافذ

الثلاث ولذا قال الشيخ العدوى : في حاشيته على الخرشي : ((ويختبر نفسه في غير الصوم)).

ويبقى في كل هذا عدم الفعل ولو تحقق عدم الوصول لأن فيه مخاطرة بالصوم ولأنه يوجد بعض العلماء من حرم الفعل نهارا ولذا قال الشيخ الدسوقي ((وفصل ابن هلال فقال في الكحل والحناء يجوز فعلهما أول الليل ويحرم آخر الليل كالنهار)) وهذا الكلام كله في الفعل نهارا.

أما إن فعل هذه الأشياء ليلا ووجدها في حلقه نهارا فلا شيء فيها ولذا قال الشيخ العدوى في حاشيته على الخرشي : ((فإن فعله ليلا فلا شيء عليه في هبوط ذلك نهارا للحلق لأنه غاص في أعماق البدن فكان بمنزلة ما ينحدر من الرأس إلى البدن)) والله أعلم.

المسألة الثالثة عشرة : مسألة فطر المرضع والحامل.

نبداً أولاً **بالمرأة الحامل** فيجوز لها الفطر إن خافت على ما في بطنها مرضاً أو زيادته ، ويجب عليها الفطر إن خافت عليه شديد أذى ومثاله كان يقول لها الطبيب سيولد هذا المولود ولكن بسبب صومك تذهب له حاسة من الحواس كأن يولد وهو أصم أو أعمى، فهذا يجب عليه الفطر.

أو تخاف عليه الهلاك : كان يقول له. الطبيب مثلاً إن صمت يموت المولود في بطنك فهذا كذلك يجب عليها الفطر، وكذلك إن خافت على نفسها مرضاً أو زيادته فيجوز لها الفطر وإن خافت شديد أذى أو الهلاك على نفسها فيجب عليها الفطر وبعد خروج رمضان تقضي الأيام التي أكلتها لأجل الحمل ولا

إطعام عليها لأنها مريضة والمريض الذي مرض في رمضان يقضي ولا إطعام عليه.

أما المرأة المرضع زيادة على ما ذكر في الحامل من المرض أو زيادته أو شديد أذى أو الهلاك يزداد شرطاً آخر وهو :

أنه لم يمكنها أن تستأجر امرأة ترضع لها ولدها إما لعدم المال لأنها فقيرة ، أو كان لها مال ولكنها لم تجد من ترضع لها ولدها ، أو وجدت مالاً بأن تستأجر و وجدت من ترضع لها ولدها ولكن الولد لم يقبل سواها ، فهنا تفطر وتقضي بعد رمضان الأيام التي أكلتها لأجل الرضاع وعليها الإطعام مع القضاء.

ونقول في مسألة المرضع إن كان الولد لا يقبل الحليب المصطنع : أو كان الحليب موجوداً ولكنها لم تجد مالاً تشتري له به حليباً ، وأشار الشيخ لهذه المسألة وهي مسألة الحامل والمرضع : فقال : ((**كحامل ومرضع لم يمكنها استئجار أو غيره خافتا على ولديهما**))

وقال فيها الشيخ محمد البشار :

كمرضع خافت على الصغير... ولم يكن ثم غنى للظئر

أو لم يك الطفل سواها يقبل... أو حامل تخشى على من تحمل

والله أعلم

المسألة الرابعة عشرة : مسألة خروج الدم من اللثة أو الأسنان.

مسألة الدم هذه لها حالتان:

✓ **الأولى:** إن لم يكن هذا الدم دائما بالإنسان وجب عليه طرحه حتى يبيض ريقه فإن بقي ريقه متغيرا وابتلعه عمدا أفطر ولذا قال الشيخ محمد الأمير المالكي: في هذه الحالة وهي حالة عدم ديمومة الدم بالإنسان قال: "قال الشيخ الحطاب المالكي: ((إن دم الأسنان يمج حتى يبيض الريق وإلا قضى" أي وإلا بأن بقي الريق متغيرا وابتلعه عمدا فعليه القضاء" ثم قال أي الشيخ محمد الأمير المالكي: ولم يذكر كفارة، أن من بقي ريقه متغيرا وابتلعه عمدا أفطر وعليه القضاء: وقال الشيخ محمد الأمير المالكي: إن الحطاب قال عليه القضاء ولم يقل عليه الكفارة، ولذا قال: ((ولم يذكر كفارة))

الثانية: أما إن كان الدم الذي يخرج من الأسنان أو من اللثة دائما بالإنسان وعسر عليه مجه وطرحه فهنا يكون من المعفوات وصومه صحيح ، ولذا: قال الشيخ محمد الأمير المالكي أيضا قال: قال الشيخ الحطاب المالكي: **فإن دام وعسر عفي عنه**.

والله أعلم

انتهى

نبذة عن المؤلف

يقول المؤلف عن نفسه :

أنا عبد ربه الضعيف مفتاح حيمور حفظت القرآن الكريم عند والدي رحمه الله تعالى ، و في عام ١٩٩٥ ذهبت إلى مسجد سيدي محي الدين رحمه الله بتغنيف معسكر لدراسة الفقه و بقيت بزايوته عام و نصف و في عام ١٩٩٧ م ذهبت إلى زاوية الشيخ سيدي محمد بن الكبير رحمه الله أدار فبقيت فيها عامين و في عام ١٩٩٨ ذهبت إلى زاوية الشيخ عبد القادر حفظه الله ببلدية حاسي بن عقبة وهران فبقيت عنده عامين و في عام ٢٠٠٠ ذهبت إلى زاوية الشيخ إبراهيم عرفي حفظه الله بدائرة غريس معسكر فبقيت عنده خمس سنوات إلى عام ٢٠٠٥ فالتحقت بالمعهد الإسلامي ولاية غليزان فبقيت عامين بعدها تعينت إماما و أنا الآن أشتغل إماما أستاذا بولاية تيسمسيلت.

